تعميم مالي رقم ( ) لسنة 2016 م

بشأن إعداد مشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2017 ضمن الخطة متوسطة المدى المعتمدة عن السنوات (2016-2017-2018)

مقدمة

انطلاقاً من مسئوليتنا في الاشراف على تنفيذ السياسات والخطط المالية للحكومة وتأكيداً على الدور الفاعل لكافة الجهات الحكومية في تنفيذ تلك السياسات، والتي سوف تستند خلال دورة الموازنة (2016-2017-2018) على تنفيذ المحاور التالية:

1. الالتزام بمبادئ وأبعاد الرؤية الاستراتيجية لحكومة عجمان 2021.

2. تنمية الإيرادات ودعم الخطوات العملية والتنظيمية اللازمة لرفع كفاءة تحصيل الإيرادات المستحقة للجهات الحكومية.

3. ترشيد النفقات وتعظيم أوجه الاستفادة من الموارد المتاحة.

وتنفيذاً لأحكام المادة (11) من القانون المالي لحكومة عجمان، والى التعميم المالي رقم (1) لسنة 2015 بشأن إعداد الموازنة العامة لحكومة عجمان ضمن الخطة متوسطة المدى عن السنوات (2016-2017-2018) ، وحرصاً منا على صدور الموازنة العامة السنوية لحكومة عجمان للعام 2017 في الموعد المحدد، فإننا نوجه بالآتي:

أولاً: نطاق التعميم:

يسري هذا التعميم على جميع الدوائر والمؤسسات والإدارات التابعة لحكومة عجمان والتي تدرج موازناتها ضمن الموازنة العامة السنوية لحكومة عجمان، كما يسرى أيضاً على الجهات الحكومية التي لها شخصية اعتبارية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري. ولها موازنة مستقلة وفقاً للتشريع المحلي الصادر بإنشائها أو بإعادة تنظيمها وذلك للمدى الذي لا تتعارض فيه أحكام هذا التعميم مع أحكام أنظمتها المالية في حال وجودها.

ثانياً: التعليمات والقواعد العامة:

على كافة الجهات الحكومية التي يسري في شأنها هذا التعميم التقيد بما يلي:

1. تحديث الخطة المالية المعتمدة للسنوات (2017-2018) "ان وجد " وفقاً للنماذج الملحقة بهذا التعميم على أن لا تتجاوز قيمة تلك التعديلات أسقف الانفاق المعتمدة ضمن الخطة المالية متوسطة المدى (2016-2017-2018).

2. تقتصر التعديلات على الخطة المالية في ضوء المستجدات الضرورية على الخطط الاستراتيجية المعتمدة للدوائر وبعد أخذ الموافقات المسبقة من دائرة المالية قبل

3. تقديم مشروع الموازنة السنوية للسنة المالية 2017 م ووفق المواعيد والنماذج المعتمدة.

4. استمرار العمل " بمنهجية التخطيط وموازنة الأداء – الإصدار الثاني" في إعداد الموازنة العامة للحكومة ضمن الخطة متوسطة المدى عن السنوات (2016-2017-2018)، وتلتزم الدوائر والمؤسسات والإدارات الحكومية المشار اليها في البند أولا بذات المنهجية عند إعدادها لمشاريع موازناتها.

5. تضمين مشاريع موازناتها التصنيف الوظيفي للنفقات وفقا لقطاعات الحكومة. بحيث يتضمن هذا التصنيف إعادة توزيع لكافة النفقات وفقاً لوظائف الحكومة أو الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى الحكومة لتحقيقها كما هو موضح بمرفقات هذا التعميم.

ثالثا: أسس وقواعد الاعداد

❖ الايرادات

بناء على الإطار العام للسياسة الخاصة بتعزيز وتنمية الايرادات العامة فانه من الضروري عند اعادة تقدير الايرادات للسنوات (2017-2018) مراعاة تنفيذ ما يلي:

(1) أن يتم تضمين الايرادات المقدرة جميع أنواع الايرادات التي تحصل عليها الجهة الحكومية أو تلك المستحقة لها وذلك من دون خصم أية مصروفات أو اعفاء منها.

(2) لا يجوز لأي جهة حكومية تخصيص إيراد معين من إيراداتها لتغطية مصروف بعينه من مصروفاتها كما لا يجوز لأي جهة حكومية إجراء مقاصة بين النفقات المصروفة والإيرادات المحصلة من قبلها.

(3) يتعين على الجهات الحكومية القيام بمراجعة شاملة لأنشطتها من أجل تطوير وتوسيع تطبيق قاعدة استرداد الكلفة كلما كان ذلك ممكناً.

(4) ارفاق قائمة بمبالغ الايرادات المستحقة للجهات الحكومية عن سنوات سابقة موضحا فيها الاجراءات الادارية والقانونية المتخذة أو المراد اتخاذها مستقبلا لتحصيل تلك المبالغ.

(5) موائمة قيم الرسوم والغرامات الحكومية مع الخدمات المقدمة، وتقدير أي رسوم أو غرامات في ضوء الإجراءات القانونية المقررة في هذا الشأن، والتقيد بالأحكام والقواعد القانونية الخاصة بالإعفاء من الرسوم والغرامات.

(6) تكون تقديرات الإيرادات الحكومية لمشروع الموازنة في ضوء ما تحقق خلال السنة المالية 2016، على أنه يجوز خفض أو زيادة تلك التقديرات في حال تحقق كل أو أحد الشروط التالية:

أ- استحداث أو إلغاء أو تعديل رسوم أو غرامات تم العمل بها في السنة المالية 2016 أو سيتم العمل بها خلال السنتين القادمتين.

ب- تطوير واستحداث خدمات نوعية يقابلها رسوم حكومية مقترحة.

ت- التغير في الإيرادات الحكومية المتاحة من المشاريع والاستثمارات ذات الطبيعة التجارية.

ث- التغير في الاوضاع الاقتصادية واحتمالية تأثيرها على الخدمات الحكومية.

❖ **النفقات**

على ضوء ما تتضمنه رؤية عجمان 2021 والأخذ في الاعتبار بالالتزامات القائمة فإنه يجب الالتزام باستبعاد كافة البرامج والمبادرات التي انتهى الغرض منها مع مراعاة إعطاء أولويات التنفيذ وفقا لما يلي:

أ- الرواتب والعلاوات والبدلات وما في حكمها (الفعلية).

ب- البرامج المرتبطة بالعمليات الرئيسية للجهة.

ت- استكمال تنفيذ برامج ومبادرات الأعوام السابقة.

ث- البرامج والمبادرات وفقاً لدرجة أهميتها.

هذا مع مراعاة التقيد بالتعليمات التالية:

1. اعادة تقدير تكاليف ونسب إنجاز "كافة البرامج " المعتمدة والمدرجة ضمن الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2016-2017-2018) للدائرة الحكومية والتعديلات التي تمت عليها خلال العام الجاري 2016م بشكل دقيق مع الالتزام بسقف الانفاق المعتمد للدائرة الحكومية ضمن الخطة المالية متوسطة المدى وذلك من خلال اعادة ترتيب أولويات الدائرة لتنفيذ البرامج والمبادرات.

2. مراعاة الدقة في احتساب تكاليف البرامج أو المبادرات والالتزام بالمخطط الزمني لتنفيذ تلك البرامج، علما بأنه يحق لدائرة المالية طبقا للنظام المالي الموحد لحكومة عجمان إلغاء أي برنامج او مشروع تم التأخر في تنفيذه لمدة شهرين أو زادت تكلفة التنفيذ بنسبة 10% عن المقدر بالموازنة المعتمدة.

3. ضرورة توافق التقديرات المالية لكافة تكاليف برامج الجودة والتميز والأداء المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي بمشاريع الموازنات لدوائر ومؤسسات حكومة عجمان مع النظام الاساسي لبرنامج عجمان للتميز والأدلة الصادرة عنه، على ان تقوم الجهات وبشكل تدريجي بخفض التكاليف على تلك البرامج بشكل سنوي.

4. يتم رصد البيانات المالية المقارنة لثلاث سنوات سابقة والسنة الحالية، بالإضافة إلى السنتين القادمتين وفقا لما يلي:

أ- السنوات (2013-2014-2015) بيانات فعلية.

ب- السنة المالية 2016 بيانات فعلية حتى نهاية اخر شهر تم اقفاله، على أن يتم اعادة تقدير مستوى الإنفاق والدخل المتوقع لباقي السنة بشكل دقيق.

ت- السنوات المالية (2017-2018) وفق الخطة المالية والتعديلات المعتمدة.

5. يستمر العمل على إدراج البرنامج الرئيسي " الخدمات الإدارية المساندة" ضمن هيكل البرامج لكل جهة حكومية، حيث يتكون هذا البرنامج من عدة برامج فرعية كما هو موضح بملاحق التعميم بحيث تشمل هذه البرامج الفرعية جميع تكاليف الخدمات الادارية المساندة في مشروع موازنة الدائرة الحكومية. على أن تلتزم جميع الدوائر الحكومية عند اعداد مشروع

موازنتها بالعمل على ترشيد إجمالي النفقات على هذا البرنامج طبقاً لتعليمات الادارة العليا في الجهات الحكومية وبالتنسيق مع دائرة المالية في هذا الشأن.

6. لغايات تقدير القيم المالية لتنفيذ تكاليف البرامج والمبادرات، فانه يمكن للجهات الحكومية الاسترشاد بما يلي:

أ- الرواتب وما في حكمها، وفق جدول الرواتب المعتمد في حكومة عجمان.

ب- المصروفات والمشتريات الخدمية، وفقاً لأسعارها السائدة في السنة المالية 2016.

ت- المشاريع الإنشائية ومشاريع البنية التحتية من خلال الاستعانة بمكاتب استشارية معتمدة أو من خلال القسم الفني أو الادارات المتخصصة لدى الجهة الحكومية ان وجدت أو من خلال عروض أسعار لبعض المواد والتجهيزات.

7. تعتبر البرامج المنفذة بدون تكاليف مالية مباشرة عن طريق الرعايات المستلمة للأنشطة، جزءا رئيسيا في موازنات للجهات الحكومية.

8. تلتزم الجهات الحكومية برصد التدفقات النقدية للبرامج التي تم انجازها خلال السنوات السابقة ولم يتم صرف المبالغ المستحقة عنها في كشف مدفوعات لبرامج منتهية عن أعوام سابقة مع بيان سنة الاعتماد في الموازنة مع التأكيد على ضرورة إثبات استحقاق تلك المبالغ خلال عام 2016م على نظام موارد الالكتروني، وعليه يجب إدراج مخصصات مالية ضمن مشروع موازنة الدائرة الحكومية لأي عقود أو أوامر شراء تم إصداره خلال عام 2016م و متوقع استلامه أو تنفيذه خلال اعوام لاحقة، علماً بأن أي استلام لخدمة أو مواد أو تنفيذ أي أعمال خلال عام 2017 ناتج عن عقود أو أوامر شراء صدرت خلال عام 2016 سيتم تحميلها وخصمها من اعتمادات موازنة العام المالي 2017 م, ولذا يجب على الدوائر الحكومية الالتزام بالمخطط الزمني لتنفيذ البرامج لتفادي تداخل الفترات المالية.

9. تلتزم الجهات الحكومية بعدم الدخول في أية التزامات يترتب عليها أعباء مالية اضافية الا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من قبل دائرة المالية وذلك لما تتطلبه طلبات الاعتمادات الاضافية من إجراءات قانونية وما تسببه من ارباك لبرامج التنفيذ.

رابعا: اعداد وتقديم بيانات مشروع الموازنة

أ - بالنسبة للدوائر والمؤسسات والادارات التابعة لحكومة عجمان والتي تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للحكومة:

تلتزم بتشكيل لجنة تسمى (لجنة إعداد مشروع الموازنة) ، بقرار من مديرها العام يكون رئيسها وأعضاءها من ذوي الاختصاص والخبرة والكفاءة في مجال الشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية إضافة إلى التخطيط الاستراتيجي وإدارات العمليات الرئيسية في الجهة الحكومية المعنية ، وتكون هذه اللجنة في الجهة الحكومية المعنية هي المسؤولة عن إعداد مشروع الموازنة في ضوء الخطة المالية المعتمدة وعرضها على رئيس الجهة الحكومية المعنية بعد موافقة مديرها العام, على أن يتم تزويد دائرة المالية بقرار تشكيل هذه اللجنة في موعد غايته يوم **الأحد الموافق 29 مايو 2016م**, بحيث يبدأ عمل اللجنة في استيفاء

البيانات والنماذج المطلوبة فور تشكيلها وعلى جميع الجهات الحكومية تقديم مشاريع موازناتها الى دائرة المالية مستوفاة كافة الجداول والنماذج وأسس التقدير الواردة بهذا التعميم مع مراعاة التقيد بتقديم بيانات مشروع موازنتها لدائرة المالية وفقا لما يلي:

1. نسخة عن الخطة الاستراتيجية المعتمدة أو تحت الاعتماد في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 12 يونيو 2016.

2. نسخة عن الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهة الحكومية في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 12 يونيو 2016.

3. بيان بطلبات التعديل على البرامج المعتمدة ضمن الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2017-2018) مرفقا به كافة التفاصيل والبيانات الخاصة بتلك التعديلات وذلك في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 14 أغسطس 2016.

4. بيانات البرنامج الرئيسي الخاص بالموارد المالية الحكومية (برنامج الايرادات)، وذلك وفقا للنموذج رقم (م5) والوارد في ملحق التعميم، وذلك في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 18 سبتمبر 2016.

5. يتم ابلاغ الدوائر في ضوء ما انتهت اليه المناقشات مع دائرة المالية بالتعديلات المعتمدة على الخطة المالية في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 09 اكتوبر 2016.

6. نسخة عن "اتفاقية البرامج" البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية وتكاليفها للبرامج التي تم اعتماد التعديل عليها " إن وجد " في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 16 اكتوبر 2016.

7. تكاليف البرامج الرئيسية والفرعية المعتمدة، إضافة إلى بيانات التمويل والحركات النقدية والبيانات المجمعة وذلك وفقا للنماذج أرقام (م3، م4، م6، م7) والواردة في ملحق التعميم في موعد أقصاه يوم الاحد الموافق 23 اكتوبر 2016.

ب- بالنسبة للمؤسسات والهيئات الحكومية المتمتعة بالاستقلال المالي والإداري

مع عدم الاخلال بالمواعيد المقررة في قوانين انشاء المؤسسات والهيئات الحكومية المتمتعة بالاستقلال المالي والإداري والأنظمة الداخلية لها فإنه يتعين عليها تقديم بيانات مشاريع موازناتها للعام المالي 2017 لدائرة المالية في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 18 سبتمبر 2016.

خامسا: اجراءات عرض واعتماد مشروع الموازنة

1. تقوم دائرة المالية بعرض تحديث الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2017-2018) وكذلك مشروع الموازنة العامة للحكومة للسنة المالية 2017 على ممثل الحاكم للشؤون الادارية والمالية .

2. بعد موافقة ممثل الحاكم على تحديث الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2017-2018) ومشروع الموازنة العامة للحكومة للسنة المالية 2017 يقوم بعرضهما مع التقارير المصاحبة لهما إن وجدت على رئيس المجلس التنفيذي ليقرر ما يراه مناسباً في شأنهما.

3. يقوم ولى العهد وممثل الحاكم للشؤون الإدارية والمالية بعرض مشروع الموازنة العامة للحكومة للسنة المالية 2017 على صاحب السمو حاكم إمارة عجمان لاعتماده بمرسوم يصدره سموه قبل نهاية شهر نوفمبر 2016م.

سادسا: أحكام عامة

1. في حال عدم قيام أي جهة حكومية بتقديم بيانات مشروع موازناتها ضمن المواعيد المحددة بهذا التعميم، تتولى دائرة المالية إعداد مشروع موازنة الجهة الحكومية المعنية وفق الخطة المالية المعتمدة والتعديلات التي تمت خلال عام 2016، ولا يجوز للجهة الحكومية المعنية الاعتراض على الموازنة التي تعدها دائرة المالية.

2. وفي حال تأخر اعتماد مشروع الموازنة قبل بدء السنة المالية 2017 تصدر دائرة المالية تعميماً للدوائر الحكومية المعنية بالتعليمات واجبة الإتباع في هذا الشأن والتي تنظم الصرف لمدة مؤقتة، وتحديد الأولوية في الصرف شهرياً، استناداً للأحكام الواردة في النظام المالي الموحد.

3. يقع على دائرة المالية مسؤولية تفسير بنود هذا التعميم وتوضيح أي لبس أو غموض فيه والرد على أي استفسارات ترد من أي جهة حكومية بشأن إعداد مشروع موازنتها. وتقديم كافة الايضاحات اللازمة لتحقيق التطبيق السليم والكامل لهذا التعميم.

4. تتولى دائرة المالية نشر هذا التعميم إلى كافة الجهات المعنية لتنفيذ ما ورد به من أحكام ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

أحمد بن حميد النعيمي

ممثل الحاكم للشؤون الإدارية والمالية

صدر بتاريخ: / / 2016 م

المرفقات:

مرفق رقم (1) ملحق التعميم ويتضمن ارشادات اعداد مشروع الموازنة

مرفق رقم (2) بيان بمواعيد تقديم متطلبات اعداد مشروع موازنة عام 2017 الى دائرة المالية

مرفق رقم (3) بيان بطلب التعديل على باقي الخطة المالية (2017-2018)

مرفق رقم (4) نسخة الكترونية من نماذج إعداد الموازنة

ملحق رقم 1

التعاريف والارشادات

أولا: التعاريف والمفاهيم

البرنامج الرئيسي	هو وسيلة لتحقيق الهدف القياسي المحدد بإطار زمني معين يكون له قيمة منشودة ويقاس بمؤشرات أداء معينة، ويؤدي الى تحقيق الغايات الاستراتيجية، ويمكن القول بأنه مجموعة من الانشطة تمارس لتحقيق غايات استراتيجية على المدى المتوسط والطويل .
البرنامج الفرعي أو المبادرة	يمثل (البرنامج الفرعي) او المبادرة تسلسل لأحداث اساسية لتحقيق أهداف قياسية معينة (برامج رئيسية)، لضمان اقامة موازنة الأداء بناء على مساهمة كل عنصر في البرنامج الفرعي او المبادرة بتحقيق
فترة انجاز البرنامج الفرعي أو المبادرة	الهدف المراد وهو اساس تحديد الموازنة تاريخ بداية البرنامج وتاريخ الانتهاء منه
المسؤول عن تنفيذ البرنامج الفرعي أو المبادرة	مدير الادارة المعنية أو رئيس القسم المسؤول عن البرنامج الفرعي أو المبادرة
نوع البرنامج الفرعي	ويقصد به العملية الرئيسية أو المساندة أو مبادرة تطويرية
البرنامج / البرامج الفرعية المرتبطة به	البرنامج او البرامج الفرعية الاخرى التي لا يمكن ان يتم تنفيذ البرنامج الفرعي المعني بدونها .
محور الأداء	هو محور الأداء في بطاقة التقييم المتوازن (Balanced Scorecard) ويصنف
حالة البرنامج الفرعي	1- مستمر: للعمليات التشغيلية المستمرة 2- استحداث :- لبرامج مستحدثة 3- استكمال: لبرامج تم بدئها في فترات سابقة ولم تنتهي . 4- منقول: لبرامج تم اعتمادها في فترة سابقة ولم يتم البدء في تنفيذها .
تصنيف التكلفة في البرنامج الفرعي	يصنف البرنامج الفرعي وفق التكلفة لثلاث تصنيفات كما يلي : -
1- عملية تشغيلية قائمة	ويقصد بها العمليات المستمرة التي تقوم بها الجهة الحكومية سواء رئيسية او مساندة ولها تكاليف فعلية ويوضع عليها فقط التكاليف الحتمية دون اي اضافات
2- عملية تكميلية او مستحدثه	ويقصد بها اما استحداث عمليه جديدة بالدائرة وستستمر او اضافة على عملية قائمة فعليا لتطويرها مع شرط استمرار التكلفة ويوضع

	عليها مثل (التعينات الجديدة, المصاريف الاضافية لتطوير العمليات)
3- مبادرة تطويرية	ويقصد بها نشاط تطويري للدائرة محددة الفترة وغير مستمرة مثل المشاريع والدراسات.
أولوية التنفيذ	وتحدد أولوية التنفيذ لكل تصنيف من تصنيفات البرنامج الفرعي وفقا للتالي :- 1- العمليات القائمة (100) 2- العمليات التكميلية من (1-80) 3- المبادرة التطويرية من (1-80) 4- عدم تكرار نفس قيمة التقييم لكافة برامج الجهة الحكومية .
المبررات أو العائد	ما هو السبب وراء تنفيذ البرنامج ؟ ما هو هدفه ؟ ما هو العائد من تنفيذه على الجهة والحكومة ؟
تصنيف التكلفة	يشير تصنيف التكلفة في نموذج تكلفة البرنامج الفرعي إلى توجيه التكلفة إلى :- 1- العمليات القائمة 2- العمليات التكميلية 3- المبادرة التطويرية

ثانيا : ارشادات تحديث باقي الخطة المالية للدائرة .

الاجراء	المسؤولية	بموعد أقصاه
اعداد تقرير اداء تنفيذ موازنة السنة الجارية والبرامج المعتمدة بالخطة المالية للسنوات 2017, 2018 ورفعة الى لجنة اعداد الموازنة بالدائرة	مسؤول الموازنة بالدائرة الحكومية	15 يونيو 2016
التأكد من تقديرات المخصصات المالية المرصودة للبرامج المعتمدة بالخطة المالية	مسؤول البرنامج الفرعي	22 يونيو 2016
مناقشة مسؤولي البرامج حول امكانية تنفيذ البرامج وفق الجدول الزمنى المخطط واي تعديلات طرأت أو متوقعة على تنفيذ البرامج على مدار الخطة المالية مثل (تأخير التنفيذ , تأجيل البرنامج, عدم كفاية المخصصات المالية, اختلاف نسب الانجاز للمشاريع, اجراء اعتمادات اضافية خلال العام لها اثر مالي لأعوام لاحقة..... الخ)	لجنة اعداد الموازنة بالدائرة الحكومية	30 يونيو 2016
احتساب الأثر المالي للتعديلات في البرامج للسنوات 2017 , 2018	لجنة اعداد الموازنة, مسؤول الموازنة بالدائرة	14 يوليو 2016

الاجراء	المسؤولية	بموعد أقصاه
إعادة احتساب تكاليف الرواتب وفق الوضع الفعلي وأثرها على السنوات المالية 2017, 2018 .	مسؤول الموازنة بالدائرة	21 يوليو 2016
تجميع الاثر المالي لكافة التعديلات وعرضها على لجنة الموازنة.	مسؤول الموازنة بالدائرة	25 يوليو 2016
في حال كان الاثر المالي للتعديلات يتطلب مخصصات مالية اضافية تقوم لجنة الموازنات بالعمل على توفير تلك المخصصات من البرامج المعتمدة بالخطة بالتنسيق مع مسؤولي البرامج بالدائرة وبحيث الا تتجاوز كافة تكاليف البرامج المخصصات المالية المعتمدة سنويا في الخطة المالية (2016-2017-2018).	لجنة اعداد الموازنة مسؤول البرنامج الفرعي	4 أغسطس 2016 .
اعتماد نموذج طلب التعديلات على الخطة المالية من مدير عام الدائرة و ارساله الى دائرة المالية	لجنة اعداد الموازنة	14 أغسطس 2016
ابلاغ الدوائر بالتعديلات المعتمدة على الخطة المالية من قبل دائرة المالية	دائرة المالية	9 أكتوبر
اعداد نماذج الموازنة المالية للبرامج المعتمدة وتوزيعاتها الشهرية , والموازنة النقدية .	مسؤول الموازنة بالدائرة مسؤول البرنامج الفرعي	23 أكتوبر 2016

ثالثا: -تكاليف البرنامج الرئيسي الخاص بالخدمات الإدارية المساندة.

لأغراض المقارنات المعيارية ولإنشاء هيكل برامج قابل للمقارنة بين الجهات الحكومية يمكن استخدامه لقياس التكلفة والكفاءة ولضبط الانفاق على الخدمات الادارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية يستمر العمل على إدراج البرنامج الرئيسي " الخدمات الإدارية المساندة" ضمن هيكل البرامج لكل جهة حكومية، ويتكون البرنامج الرئيسي من عدة برامج فرعية بحيث تشمل هذه البرامج على جميع تكاليف الخدمات الادارية والمساندة في مشروع موازنة الدائرة الحكومية، ويتضمن هذا البرنامج البرامج الفرعية التالية:

م	البرنامج الفرعي	شرح عن البرنامج الفرعي
1	ادارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية	* إعداد البيانات المالية والموازنات إدارة الرواتب والمدفوعات/المقبوضات *
2	إدارة المشتريات والعقود وفق أفضل الممارسات المعتمدة	إدارة شراء السلع * إدارة العقود *
3	إدارة وتنمية الموارد البشرية	

م	البرنامج الفرعي	شرح عن البرنامج الفرعي
		تدريب وتأهيل الموظفين *
		إدارة خدمات الموارد البشرية * (التوظيف، تقييم الاداء)
		ضمان جودة الادارة وخدمات المتعاملين *
4	ضمان تطبيق معايير الجودة والتميز المؤسسي وتطوير الخطط الاستراتيجية وقياس الاداء	الإعداد لجوائز عجمان للتميز * إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية * ومقاييس الاداء
5	ضمان تحقيق الإتصال الداخلي والخارجي بشكل فعال	دعم الفعاليات والمناسبات ووسائل * الاعلام الاخرى
		مكتب المدير العام *
6	إدارة الجهة من خلال قيادات عليا متميزة	القيادات العليا في الجهة /* التدقيق * الداخلي
7	توفير أفضل الخدمات القانونية من خلال أفضل الممارسات	إدارة الشؤون القانونية *
8	تطوير وتوفير أحدث خدمات تقنية المعلومات	تطوير الانظمة التقنية الداخلية * توفير الدعم التقني اللازم *
9	توفير الخدمات المشتركة لكافة الوحدات التنظيمية بكفاءة وفعالية	الخدمات المشتركة (الكهرباء والماء، * الايجار، الهاتف والانترنت .... الخ)
10	تطوير البنية التحتية للدائرة	خاص بتحديث المباني الحكومية * للدوائر

مرفق رقم 2

بيان بمواعيد تقديم متطلبات مشروع موازنة السنة المالية (2017)

م	البيان	التاريخ النهائي
1	قرار تشكيل لجنة اعداد مشروع الموازنة السنوية.	الاحد الموافق 29 مايو 2016
3	نسخة عن الخطة الاستراتيجية المعتمدة أو تحت الاعتماد للجهة الحكومية .	الاحد الموافق 12 يونيو 2016
4	نسخة عن الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهة الحكومية.	الاحد الموافق 12 يونيو 2016
5	بيان بطلبات التعديل على البرامج المعتمدة ضمن الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات	الأحد الموافق 14 أغسطس 2016
6		

م	البيان	التاريخ النهائي
	بيانات البرنامج الرئيسي الخاص بالموارد المالية الحكومية (برنامج الايرادات).	الاحد الموافق 18 سبتمبر 2016
7	ابلاغ الدوائر بالتعديلات المعتمدة على الخطة المالية من قبل دائرة المالية	الأحد الموافق 09 اكتوبر 2016
8	نسخة عن "اتفاقية البرامج" البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية وتكاليفها للبرامج التي تم اعتماد التعديل عليها.	الأحد الموافق 16 أكتوبر 2016
9	تكاليف البرامج الرئيسية والفرعية المعتمدة " النماذج المالية ".	الأحد الموافق 23 أكتوبر 2016